الصورة هذه لبداية المخطوط، وهي كما ترها في الملحق متآكلة لا تفيد في شيء من نسبة الكتاب لمؤلفه، ولو كانت هناك أمانة علمية لنقلت لنا هذه الوثيقة التي أهملت ولم تذكر في الكتاب المنسوب تحقيقا لـ د. حسين مؤنس[4]، فلتراجع في (م2).

وذكر في تلك الوثيقة في السطر الحادي عشر على اليمين الفقيه أبو محمد عبد الله بن عبد الواحد الفهري ابن فتوح بن موسى، وعليه سنترك التعليق حتى يحين موضعه.

وهناك صورة أخرى؛ وهي آخر ما في هذه النسخة من المخطوط ينظر في(م3).

وسأبدأ من قوله:" حيث الأمانة العلمية تحتم علي الفحص والدقة"، وهنا سنمسك بأول الأخطاء والأوهام، إنّ مهمة التحقيق خصوصا مع نسخة يتيمة تحصل عليها، كان الأجدر به ألا ينسبها بمحض التوهم إلى أي عالم، بل الأنسب أن تكون لمجهول حتى يعرف، ولكن في الصورة الثانية المخطوط (أ2) ورد ابن فتوح بن موسى، وضع النساخ مابين السطرين ما محصله أنّه من أهل البونت، فكلاهما يلقب [أبي محمد، وجد ابن فتوح عبد الواحد، ولكن لا يوحد في أباء المراكشي موسى، هذا من الخيوط الدالة على مؤلف الكتاب، ولو أمسك بها ما كان ينسب الكتاب إلى مَن نسبه إليه، وها هي خزائن المغرب تطلعنا على نسخة مراكشية بخزانة ابن يوسف[5]، والتي أرمز لها بـ: النسخة (ب)، وإليك نماذج من الصور منها التي تجده في (م 4)، وبعدها احكم بالحق بعد التدبر وإطالة النظر.

الوثيقة التي بين أيدينا (الملحق 4) فيها: السفر الثاني [...] الوثائق والمسائل المجموعة من كتب الفقهاء رحمهم الله وغفر لهم: محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، ومحمد بن العطار، وأحمد بن سعيد ابن الهندي، وموسى بن أحمد المعروف بالوتِد، ومن قول محمد بن عمر بن الفخار وغيرهم على ألفاظهم ومعانيهم ممّا جمعه الفقيه أبو محمد عبد الله بن فتوح بن موسى بن عبد الواحد...

وأيضا توجد مخطوطة أخرى بالمكتبة الوطنية بالرباط بالمغرب برقم:468ق، وأخرى برقم:ق476، وأخرى بالخزانة الحسنية برقم 470، وأخرى بخزانة القرويين برقم 11590، وعنوانها يوافق عنوان المخطوطة (ب) ولابن فتوح البونتي، وقد صور بالمكتبة الوطنية المغربية على ميكرو فيلم برقم 1953، في جزءين.

وممّا توقفت عليه حول هذا الكتاب مقالا يقول صاحبه [6]:" سعدت كثيرا لما وقع نظري على هذا الكتاب، وأعني به وثائق المرابطين والموحدين لعبد الواحد المراكشي، تحقيق أ .د حسين مؤنس المشهود له بين الباحثين والدارسين بأنّه من جيل الرواد الذين، درسوا وكتبوا كثيرا، وحققوا المصادر المتعلقة بتاريخ المغرب والأندلس في العصر الوسيط، وقد ترك الأستاذ كتابات قيمة تتلمذ عليها مجموعة ضخمة من القراء من مشرق الوطن العربي إلى مغربه، بالإضافة إلى تدرسيه لتاريخ المغرب والأندلس لمئات الطلبة والطالبات في عدة جامعات عبر عمره

الطويل المديد..."، وبدوري أشاطر هذا الباحث في إنصافه للدكتور حسين مؤنس، ولكن لابد من إتباع ما يلي لإرجاع الأمر إلى نصابه:

الأمر الأول: إنّ الدكتور إن كان العمل من صنيعه فرغم جلالة قدره، وطول باعه في التحقيق لا يعفيه من مسؤولية الاعتداء على تخصص بعيد كل البعد عن ميدانه التاريخي، إذ الكتاب في الأحكام والوثائق والشروط الفقهية القضائية.

الأمر الثاني: المقدمة التي قدم بها لهذه الوثائق تعد كتابا مستقلا في تاريخ المرابطين والموحدين، وعبد الله بن فتوح البنتي رحمه الله المسائل التي قام بنقلها في كتابه جردها من أسماء أصحابها الذين وقعت لهم، ولو كان الكتاب تاريخيا أو ألف لهذا الغرض لأبقى الأسماء بتواريخها.

وعليه فالشك يكاد يلامس الحقيقة من أن يختم الدكتور عمله بمثل هذا الكتاب المشوه مضمونا وشكلا، وبهذه الطريقة التي لا يقع فيها حتى المبتدئين في ميدان التحقيق، اللّهم إلاّ أن يكون قد امتلك المحقق الكبير د.حسين مؤنس النسخة المخطوطة للكتاب وشرع في العمل فيه، وتحدث عن ذلك، فأُستُغِل هذا الأمر، واستغلت كتابته التاريخية، فزورت منها تلك المقدمة، ونشرت باسمه، وخصوصا أنّ الدكتور طبع في الدار الناشرة [7] معظم أعماله، وليكن معلوما لنا أنّ د.حسين مؤنس توفي سنة: توفى حسين مؤنس فى 17 مارس 1996م.

الأمر الثالث: لقد ذكر الناشر في تمهيده ما نصه:" والوثائق التي بين أيدينا اختلف في مؤلفها، هل هو عبد الملك المراكشي [8]، أم عبد الواحد المراكشي؟ وبالبحث عن هذه المشكلة وجدنا أسلوب هذه الوثائق تنطبق كل الانطباق على المؤرخ عبد الواحد المراكشي...من قوة العبارات، وحسن الصياغة، ...والتعمق في الفقه والمذاهب... "[9].

وببحثنا في الفهارس وبيبلوغرافيا المكتبات لا نجد لعبد الواحد المراكشي كتابا يحمل هذه التسمية، ومع ذلك فقد ردّ على نفسه في طيّ ما كتبه؛ حيث قال:"... وتعد هذه الوثائق من الأشياء المفقودة للمؤلف؛ حيث لم يذكرها المؤلفون والمؤرخون وكتاب السير..."، وعليه فمن الذين اختلفوا؟ وما هذا التناقض العجيب؟ وممّا يجعلني أشك أنّ الدار الناشرة هي من وراء هذا الفعل مع مَن تعاون معها؛ هو هذه الاحترافية في التلفيق، ومع ذلك غفلوا عن أمور أخرى هي من اختصاص الحذاق.

ورد في آخر الكتاب أنّ ناسخها انتهى من نسخها يوم الاثنين من شهر رمضان سنة أربع وثلاثين وخمسمائة، وهي تثبت بما لا يدع مجالا للشك أنّ المخطوط ليس صاحبه عبد الواحد المراكشي كما زعم، لأنّ هذا الأخير مات سنة 647هـ، في حين ورد في نهاية النسخة (أ1) التي حققها الدكتور مؤنس، أنّ ناسخها انتهى من نسخها يوم الاثنين من شهر رمضان سنة أربع وثلاثين وخمس مائة؛ أي قبل أكثر من قرن على ولادة عبد الواحد المراكشي.

وأما نسبتها إلى ابن عبد الملك المراكشي، فما ذكرناه لعبد الواحد ينطبق عليه، ويضاف إلى ذلك أنّ المدة الزمنية بين تاريخ النسخ وولادة هذا الأخير ما يقارب القرنين، وإليك هذا الجدول التوضيحي:

عبد الله ابن فتوح البونتي	عبد الواحد المراكشي	ابن عبد الملك المراكشي
حياته ما بين:(...-462) هـ	حياته ما بين:(581-647) هـ	حياته ما بين:(634-703) هـ

وفي (م 5) الوثيقة كشفت عن تاريخ النسخ:وذلك من يوم الاثنين شهر رمضان534هـ. وهذا الدليل يكفي وحده على أنّ الكتاب نسب لغير صاحبه، فمن هو صاحب الكتاب؟

إنّ صاحب الكتاب هو ابن فتوح من خلال الوثائق التي بين أيدينا فقد ورد فيها اسمه، ومن خلال كتب الفهارس والمعاجم، ومن خلال كتاب الطرر لابن عات الذي هو حواشي وتعليقات على المسائل المجموعة.

الأمر الخامس: وهو تدعيم لما أشرت إليه في الأمر الثاني سابقا؛ وهو القراءة المتأنية في قسم ما سمي بالتحقيق، فستجد عجبا، وبلغة الأدباء في أمثلتهم: "أحشفا وسوء كيلة" [(10)]، ولك أيها اللبيب هذه الأمثلة:

أ – التحريفات التي وردت في الوثائق وترك الصحيح الوارد في الأصل:

1 – في الصفحة 259، في "باب المعاوضات، وهي من البيوع في المعنى"، وهي في نسخة (ب): "وثائق المعاوضات؛ وهي من ناحية البيوع في المعنى"، ورد فيها ما يلي:" ...ولا إن كانت تبعا للأرض، لأنّها إن بيعت الأصل فهو بيع ثمر..."، وفي الهامش ذكر:"وردت في الأصل "تبعت"، والصحيح هذا، إذ في نسخة ب ما يلي:" ...ولا إن كانت تبعا للأرض، لأنّها إن كانت تبعا للأصل فهو بيع ثمر..."، فانظر وفقني الله وإيّاك كيف حرف الكلمة من التبع إلى البيع، فيترتب على ذلك تغيير في المعنى الذي أراده صاحب الوثيقة.

2 – وفي الصفحة 266، في وثيقة تسجيل في إستحقاق الشفعة، ذكر من نص الوثيقة:"...ولا يعلمانها اقتسماها..."، قال في الهامش غير واضحة في الأصل، والصحيح في ب فيها:"... ولا يعلمانهما..."، فلو تحري الأمر في النسخ الأخرى لخرج من هذا الضيق والظنون التي لا مبرر لها.

3 – وفي الصفحة 272 ذكر:" ...وإنّما هو يسمى من شيء لا يعرفه..."، وقال في الهامش:" الكلمة غير واضحة، ولعلها كما أثبتنا"، وصوابه:"...وإنّما هو تُوَخي من شيئ لا يعرفه..."، والفرق بين التوخي والتسمية جلي، فكيف يستصاغ منه ذلك، والكلمة في (أ) طمس منها الواو، فكيف تعرف؟

4 – وفي الصفحة 273 ذكر:" وقال ابن وهب:" الشفعة واجبة في المطحنة العليا وهي بمنزلة مصارع الأبواب الخارجة عن البنيان الجارية في رياحاتها ..."، وصوابها في النسخة (ب):" ...رتاجاتها [(11)]..."، وذكر في الهامش أنّها في الأصل:"...رياحاتها...".

5- يدعى ناشر الكتاب أنّه اعتمد على مصورة مدريد فقط، وقد فك خطها بصعوبة، في ص273 ممّا نشره كيف اهتدى إلى ما يقارب سطر مطموس، إن لم يكن اعتمد على ما كتب وترجم من تلك النسخة إلى الإسبانية في الدراسة التي عكف عليها بعض من كلف بذلك في المعهد، وإليك النص:"وكذلك الحكم في كل ما لا ينقسم مثل الحمام، وغير ذلك[12]، والحكم في قبو الفرن في البيع أو المقاومة كالحكم في المطاحن العليا على ما تقدم"، كذا هي في (ب)، ولينظر النموذج الذي اعتمد عليه في (م6).

ولا تستغرب فقد نصحنا العلماء ألاّ نتعجب من مثل ذلك[13]، ويا ليت الأمر بقي في لوحة أو لوحتين بل نسخة مدريد من أولها إلى آخرها هي متآكلة الجانبين من الأعلى.

6- وفي ص 283، باب السلم والعقد فيه، وذكر ما نصه:"...وقبضها منه فلان حين تعاملهما في كذا وكذا (مديا)[13] من قمح أحمر زيتون يابس ممتلئ..."، قال في الهامش:" وردت في الأصل "ريون" [14]، والصحيح ذلك في النسخة ب، وهي كذلك عند ابن العطار في كتاب الوثائق والسجلات[16].

7- وفي الصفحة 288 ، في نهاية باب السلم...فذكر ما نصه:" ويسلم في صوف الغنم المعينة في وقت حرارة. ويشترط أخذه إلى أيام"، قال في الهامش:" وردت في الأصل " جُزَازَة"، والصواب في المتن"؛ أي أنّ تصحيحه هو الصواب، كلاّ بل الصواب ما ورد في النسخ المخطوطة، وهو ما أثبته ابن العطار في سجلاته[17].

8- في الصفحة 422 جاء ما نصه:" عند من تقدم ذكره شهد [والقسمة بيع من البيوع] إن استحق شيئا من نصيب أحدهم، وكان يسيرا لم ينتقض القسمة، وعرف قدره من نصيبه...لأنّ الاستحقاق عليهما جميعا ، وإن كان الاستحقاق [وجه ما صار له]، انتقضت القسمة..."، واللوحة التي نقل لنا منها جزءا تنظر في (م7) لا أجد لناشر هذه الوثائق من عذر؛ وهو ينقل لنا في الهامش ما نصه:" هذه الكلمات مطموسة في الأصل، وغير واضحة"، فنوجه له السؤال: من أين لك جلاء ما كتبته، ووضوح ما كان خفيا عنك؟ والنسخة التي بين أيدينا لا تتمم إلا بنسخ أخرى، أو نعود إلى أصول هذه الوثائق، فإذا قال: رجعت إلى كتاب السجلات الوثائق لابن العطار، نقول: لما لم تترجم له أولا؟ وثانيا: لما دلست كل هذا التدليس فلم تشر إلى الكتاب الذي صححت منه؟ ولا عجب! فكيف يتم تصوير هذه النسخة من معهد مجريط الذي منه رأت وثائق ابن العطار النور ولا يطّلع على هذا الأصل النفيس من أصولها ؟ لذلك أرى – والله أعلم – أنّ وثائق حسين مؤنس ومصادره وقعت فريسة في مصيدة المتطفلين، وتعرضت للسطو والسرقة، لأنّ الدكتور تولى مسؤولية مدير معهد الدراسات الإسلامية في مدريد من 1957م وحتى 1969م؛ وهو منصب يؤهله للإطلاع الواسع على ما في معاهد مدريد من النفائس.

9 – وفي الصفحة 433 ذكر ما نصه:" باب: يجوز كراء الدار العاتية، وتقديم الكراء فيها، إذا كان الكراء فيها على روية قرينة تقدمت أو صفة وصفت، وإلاّ لم يجز الكراء...وفي الحص شيء"، وهذا النموذج مثال حي

لمن يعتمد على نسخة يتيمة رديئة كيف تزل قدمه ولو رام ثبوتها، ففي النسخة ب إليك تصحيح ما تحته سطر: (الدار الغائبة، رؤية قريبة، الجص والتزويق).

ب – الأخطاء الواردة في هوامشه واقتصرت على الأعلام؛ لأنّها محصورة لا تقبل التأويل:

1– وفي بداية الصفحة 271 ذكر:" قال محمد بن عبد الله:" المرأة الغائبة وإن قربت غيبتها..."، فترجم في الهامش للقاضي أبي بكر بن العربي الإشبيلي المعافري، والصحيح هو ما ورد في نسخة ب:" قال ابن أبي زمنين[18]: المرأة الغائبة..."، وهنا نلاحظ أنّ المترجم كان متسرعا في إصدار الأحكام فحتى الأعلام أخطأ فيها.

2– وفي الصفحة 274 ذكر:"قال محمد بن أحمد..." وذكر في الهامش أنّه محمد بن أحمد بن مطرف الكناني، وحسبنا الله فيه، وهل يخفى على من له مسكة من علم الوثائق أنّه ابن العطار[19] صاحب كتاب الوثائق والسجلات، وثبت في ب :"قال ابن العطار".

3– وأحمد بن سعيد المعروف بابن الهندي[20] هو عند هذا الناشر أحمد بن سعيد بن يونس الصدفي[21]، مؤرخ أندلسي من أهل قرطبة...إلخ ما ترجم له في الهامش من الصفحة255، فنقول له: راجع ما كتبته في ص634 ستهتدي إليه، وفي اللوحة [149/أ] أي في آخر المخطوط الذي جعلته أصلا لعملك.

4– وفي الصفحة 290 ذكر:" ومحمد بن عمر[22]: لا نعلم أنّ مالكا ولا أصحابه قاله..."، وكذلك ورد في أصله أ، فيقول مترجما له في الهامش:" هومحمد بن عمر بن عبد العزيز....أبو بكر المعروف بابن القوطية، مؤرخ...."، وفي النسخة ب :"وقال ابن الفخار..."، فنلاحظ من خلال هذه ترجمته للأعلام أنّه اهتم بالمؤرخين، وحاول جهده أن يجعل من الكتاب دراسة اجتماعية تاريخية، وهيهات أن يكون له ما قصد؛ لأنّ الكِتاب في وثائق الأحكام والشروط ذو صبغة فقهية قضائية متعلقة بوثائق العقود، ولما غاب عنه هذا الملمح وقع في أخطاء شنيعة، ولو تثبت وسأل ما وقع في تلك المطبات والزلل، والله الموفق للصواب الهادي إلى سبيل الرشاد.

وخلاصة القول التحقيق ليس بالأمر الهين، ولمن يلج عباب أمواجه المتلاطمة، أن يحسن السباحة ويتمرس بفنونها، ويسأل الله المعونة والنجاة، وأختم مقالي هذا بالآتي:

1– عدم إهمال البديهيات والأبجديات في التحقيق.

2– التمكن من التخصص، والإلمام بالتخصصات التي تخدمه، في حالة عدم التمكن من ذلك فالاستفادة من المتخصصين في ذلك الفن هو الطريق الأمثل.

3– التحقيق زادُه الصبر، وحاديه المعرفة، ومقصده وغايته رضا الضمير وأداء الأمانة، وعند المسلم بوجه خاص هو يتقرب بها إلى الله عبادة.

4– التأليف والبحث والتحقيق ليس تجارة تحسب بالمقابل المادي، بل هو التزام أخلاقي قبل كل شيء.

الهوامش :

1 – الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق : السيد أحمد صقر، ص: 147، الناشر : دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس،ط 1، سنة: 1379هـ - 1970م.

2– عبد الواحد المراكشي: (581 - 647 هـ)/ (1185 - 1250 م) عبد الواحد بن علي التميمي، المراكشي، المالكي (محيي الدين، أبو محمد) مؤرخ ولد بمراكش في 7 ربيع الثاني، وتعلم بفاس والأندلس، ورحل إلى مصر613هـ، وحج سنة 620هـ، وتجول في بلدان المشرق. [من تصانيفه]: المعجب في تلخيص أخبار المغرب"، انظر الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين للزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ماي 1980م، ج4، ص: 176.

3– ولد في الثامن والعشرين أوت 1911. أحد مؤرخي العرب المحدثين، تحصل على كثير من الشهادات العليا، وحلي بكثير من الأوسمة العلمية، وحصد جوائز ثمينة، حياته حافلة بالتدريس في الجامعات الإسلامية والأوربية، له أبحاث متنوعة، وتحقيقات في كتب التراث عديدة، وله مؤلفات خصوصا ما تعلق بتاريخ الغرب الإسلامي، قصة الأندلس (مسلسلة للتليفزيون)، نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية في مصر،الإبداع الثقافي على الطريقة المصرية — دراسة عن بعض القديسين والأولياء في مصر، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، عام 1983، فتح العرب للمغرب، عام 1947. صور من البطولة، عام 1949، أهلا وسهلا (رواية)، عام 1956، الزفاف الدامي (لفدريكو غورسيه لوركا)، عام 1964، كتب وكتاب جزآن، عام 1969، آدم يعود إلى الجنة (رواية)، عام 1973، إدارة عموم الزير (مجموعة قصصية)، عام 1974، أبو عوف (أربع روايات قصيرة)، عام 1975، مصر ورسالتها، عام 1976، تراث الإسلام (ترجمة بالاشتراك)، عام 1978، ابن بطوطة ورحلاته، عام 1980، معالم تاريخ المغرب والأندلس، عام 1980، توفى حسين مؤنس في 17 مارس 1996.

4– موقع الأنترنت: أعلام وشخصيات مصرية، بتارخ: 05 أوت 2010، بتوقيت: 19سا، و43د: www.sis.gov.eg

5– وهي نسخة أفضل من التي اعتمدت في مطبوع وثائق المرابطين...، فأشكر الأستاذ أبا يونس على ما أمدني به، وهو بصنيعه هذا أعتبره مشاركا حقيقيا في نشر المعرفة، ونفض الغبار عمّا عندنا من نفائس الآثار.

6– مقال بعنوان : كتاب وثائق المرابطين و الموحدين مثال سئ جدا عن تحقيق كتب التراث العربي الإسلامي لعبد السلام م إيبيري www.alandlus.com

7– مكتبة الثقافة الدينية، 526 ش بور سعيد– الظاهر، القاهرة بمصر، وقد تخصصت في نشر كتب حسين مؤنس.

8– "ابن عبد الملك المراكشي: (634 – 703 هـ)، اسمه الكامل محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، أبو عبد الله: مؤرخ أديب، من القضاة. من أهل مراكش، ولي القضاء بها مدة، ثم نحي لحدة في خلقه، وقد توفي بتلمسان، ومن كتبه الذيل والتكملة لكتاب الصلة في التراجم، وقد طبع" انظر الأعلام للزركلي: (7 / 32).

9– وثائق المرابطين والموحدين، ص236.

10– المستقصى في أمثال العرب للزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، الناشر : دار الكتب العلمية، ط2، سنة:1987م، بيروت لبنان، ج1،ص 68.

11– كلمة الرتاج في القواميس: "الرتاج: والرتج، بالتحريك: الباب العظيم، وكذلك الرتاج. ومنه رتاج الكعبة

قال الشاعر: إذا أحلفوني في علية أجنحت * يميني إلى شطر الرتاج المضبب

ويقال: الرتاج: الباب المغلق وعليه باب صغير، وأيضا المراتج: الطرق الضيقة" انظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (1 / 317)، الناشر: دار العلم للملايين، ط: 4، سنة: 1407 هـ - 1987 م.

12– في ب:" وغيره".

13- "من المدّ؛ وهو مكيال، عند أهل الحجاز: رطل وثلث، وعند أهل العراق: رطلان"، انظر مختار الصحاح للرازي، تحق: يوسف الشيخ محمد، (ص:577، مادة:مدد)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا-بيروت لبنان، ط2، سنة:1996م.

14- قال الخطيب القزويني:"لا تعجب من فلان يدعي العظيم وهو يعيا باليسير"، انظر الإيضاح في علوم تحقيق الشيخ بهيج غزاوي، (1 / 59)، الناشر دار إحياء العلوم، بيروت لبنان، سنة: 1419هـ/ 1998م.

15- انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي، تحق: العرقسوسي، ص1202، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط7، ببيروت، سنة:2003م:" الرين: الدنس... والرَّيْنَةُ : الحُمْرَةُ ج : رَيْناتٌ"، وهو هنا حمرة مشوبة بالصدأ أي بالسواد، وفي المقنع في علم الشروط لأحمد بن مغيث الطليطلي، تحق: ضحى الخطيب، في ويقة سلم في قمح، ص112:"... من قمح طيب أحمر رُيُون..."، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، ببيروت، سنة: 2000م.

16- كتاب الوثائق والسجلات للفقيه الموثق: محمد بن أحمد الأموي(330-399)، المعروف بـ"ابن العطار"، تحقيق: شالميتا وكورينطي، باب السلم والعقد فيه، ص: 42، الناشر: مجمع الموثقين المجريطي- المعهد الإسباني العربي للثقافة، بمدريد، ط1، سنة:1983م.

17- كتاب الوثائق والسجلات، ص: 46، وما زلنا إلى يومنا هذا نسمع بزمن الجز عند مربيي الغنم، وهو زمن الجُزازة، وبمفهوم هذا الناشر على الجُزّاز أن يجزوا في منتصف الصيف. كان أحد أئمة الحديث، له عناية تامة بالآثار.

18- ابن أبي زمنين: (324 – 399 هـ = 936 – 1008 م): محمد بن عبد الله بن عيسى المري، أبو عبد الله، المعروف بابن أبي زمنين: فقيه مالكي، من الوعاظ الادباء.من أهل إلبيرة.سكن قرطبة، ثم عاد إلى إلبيرة، فتوفي بها، سئل: لم قيل لكم بنو أبي زمنين؟ فقال: لا أدري. له كتب كثيرة في الفقه والمواعظ، منها: (أصول السنة — خ) ومنتخب الأحكام طبع، وتفسير القرآن طبع، اختصره من تفسير يحيى بن سلام التيمي، كتب سنة 611هـ، والمغرب في اختصار المدونة وشرح مشكلها في الفقه، وحياة القلوب في الزهد، والنصائح المنظومة في الشعر، و آداب الإسلام، والمهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ، والمشتمل في علم الوثائق مفقود" الأعلام للزركلي (6 /27).

19- محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن العطار:"كان متفنناً في علوم الإسلام، عارفاً بالشروط أملى فيها كتاباً عليه عُوِل سابقا، وكان يفضل الفقهاء بمعرفته باللسان والنحو، فكان يزري بأصحابه المفتين، ويعجب بما عنده إلى أن تمالئوا عليه بالعداوة، وحملوا قاضيهم ابن زَرْب على إسقاطه، والتسجيل بسخطه بجميع الجراح، وأمضاها بن أبي عامر، وأمره بالانقباض في داره، وقطع شواره، فناله مكروه عظيم، ثم صرفه بن أبي عامر إلى حاله من الشورى وأفرده فيها ما بين العمال والرعية. وتوفي في عقب ذي الحجة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة" الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون إبراهيم بن علي، تحقيق: د. علي عمر، ج 2، ص 214، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، بالقاهرة، ط1، سنة:2003م.

20- **ابن الهندي**:" أحمد بن سعيد بن إبراهيم الهمذاني المعروف بابن الهندي، قال ابن حيان: كان واحد عصره في علم الشروط أقر له بذلك فقهاء الأندلس طراً، وله في ذلك كتاب مفيد جامع يحتوي على علم كثير، وعليه اعتماد الموثقين والحكام بالأندلس والمغرب سلك فيه الطريق الواضح. توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ". الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، ج 1، ص149. وقال ابن مفرج: قرأت على أبي عمر ديوانه في الوثائق ثلاث مرات... واخترع في علم الوثائق فنوناً، وألفاظاً، وفصولاً وأصولاً، وعقدا عجيبة، فكتبت ذلك كله، وقرأته عليه"، انظر الصلة لابن بشكوال: (1 / 4)، وانظر ديوان الأحكام الكبرى لأبي الأصبغ عيسى بن سهل، تحق: يحي مراد، ص:743، الناشر: دار الحديث بالقاهرة، ط1، سنة: 2007م.

21- **أبو عمر بن حزم**: الشيخ العالم الحافظ الكبير المؤرخ، أبو عمر، أحمد بن سعيد بن حزم بن يونس الصدفي الأندلسي، مؤلف " التاريخ الكبير " في أسماء الرجال في عدة مجلدات... رحل إلى المشرق في الطلب، ورجع إلى الأندلس بعلم جم، أخذ عنه جماعة، ولم

يزل يحدث إلى أن مات في جمادى الآخرة سنة خمسين وثلاث مئة بقرطبة" ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط والعرقسوسي، (16 / 104-105)، الناشر، مؤسسة الرسالة، ط:10، ببيروت سنة:1993م.

22- ابن الفخار:" (339 ؟ - 419 هـ = 950 - 1028 م)، محمد بن عمر بن يوسف، أبو عبد الله ابن الفخار: عالم الأندلس في زمانه، ومن أئمة المالكية بقرطبة. رحل إلى المشرق فحج وجاور وسكن المدينة المنورة، ثم عاد إلى الأندلس، وفر عن قرطبة عند غلبة البرابر عليها، ونذروا دمه، فاستقر في بلنسية إلى أن توفي عن نحو ثمانين سنة، له كتب، منها (تقييد على الجمل للزجاجي - خ) السفر الثاني، وهو آخر ما وجد منه، في الرباط (304 أوقاف) و (اختصار المبسوط) لإسماعيل الدباس، و(التبصرة) رد على ابن أبي زيد في رسالته، و(الرد على أبي عبد الله ابن العطار) في وثائقه. وكانت له مذاهب أخذ بها في خاصة نفسه خالف فيها أهل قطره، انظر الأعلام للزركلي، ج6، ص 312.

مَخطُوطةُ رسالة الإمام أبي العبَّاس أحمد ابن أبي جُمعة المغراوي مفتي الدِّيِّار الوهرانيِّة في القرن العاشر لِأهل الأندلُس زمان المحنة
دراسة وتَعليق

حسوني أبوبكر *
جامعة وهران

مقدمة:

من خلال هذه الدراسة سوف نقف عن شخصية علمية جليلة لها باع كبير ورسوخ في علوم الشريعة أصولها وفروعها وهو العلامة النوازلي أبو العباس أحمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني مفتي الديار الوهرانية في القرن العاشر.

ولقد كان هذا الفقيه من أوعية العلم والفقه ذاع صيته وشاع علمه وانتشرت فتاواه بين أقرانه وأهل زمانه وامتد صداها خارج حدود ونطاق الإقليم بل والبلد. ويشهد لهذا الرسائل والفتاوى التي كانت ترد إليه من شتى النواحي. وأشهر تلك الرسائل تلك التي اشتهر بها وارتبط اسمه العلمي بها لدرجة أنه كان يميز بها وتذكر في ترجمته وهي ما عرف برسالة أهل الأندلس الغرباء المستضعفين جراء سقوط الخلافة وتسلط الأسبان عليها، وفيها رسم معالم الطريق الشرعي للإقامة في كنف أكثرية كافرة حيث غياب السلطان وزوال القرآن وحلول الطغيان، فجوز البقاء للأقلية المسلمة بالأندلس بعد السقوط وتحت الضغط وإخفاء دينهم ومعتقدهم والتظاهر بالنصرانية.

وهذه الرسالة الجوابية هي محل الدرس والبحث في هذا المقال بشكل من الاختصار من خلال إيراد بعض اللمحات لعلها تدل الأريب ولا يحار في تصورها صاحب العقل المصيب ولا يغبن في استعابها الحصيف.

من خلال هذه الدراسة نحاول الوقوف عند أبعاد وأنظار الفقيه المغراوي من أجل التعرف على المنهج الفقهي والطرق الاستدلالية والاستثمارات المقاصدية ونقتنص المناهج العامة قصد تفعيلها في الوقائع والنوازل فما أشبه اليوم بالبارحة.

بعد نظر في المحتوى انتخبت عنوانا استوحيته من وحي هذه الرسالة مسماه: فقه الغربة للمسلمين القلة جراء سقوط قرطبة. إلى جانب ذلك فإنه لما وقع نظري على هذه الرسالة الناذرة وأعدت النظر فيها مرارا استوقفني ذكاء صاحبها وما جرى به بنانه وسخي به جنانه ونطق به لسانه حيث البعد التاريخي والعمق الفقهي والتنظير الأصولي والإلمام الواقعي.

وإذا أردنا تصنيفا لهذه الرسالة يمكن إدراجها . فضلا عن كونها فقهية . في قسم الوثائق التاريخية لأنها كشفت النقاب عن صفحة عصيبة من تاريخ الأسبان وكيف صنع الحقد الصليبي بأبناء وبنات المسلمين عند الإستلاء والغلبة. وفضلا عن هذا فهي معلم فقهي كبير لأحد أعلام وفقهاء بلادنا وهي دليل على ثراء وغناء المغرب الأوسط بالمدارس العلمية والأعلام والفقهاء. ويكفي شرفا ورفعة لفقيهنا المغراوي أن تقدم عليه الفتاوى من مكان بعيد لتقطع مسالك وممالك وتمر على معالم ومدارس لتحطَّ الرَّكب بوهران.